والفصل المقوم المستلزم بجميع الذاتيات قال وهو حد التام قوله
فان كان منماه وان كان معناه حيوان له النطق كان كالجنس ان نطق
بعينه فان قلت اذا عرفت الانسان بالجسم الناطق فان كان الناطق
جسما وجوهرا لنطق كان مفاد الجسم الناطق جسم جسم له النطق او جسم
جوهر له النطق والاخفاء فيما فيه من التكرار وان كان مفاده شيء له النطق
ونحوه يلزم ان يكون الجسم الناطق رسما ناقصا مع انه حدا ناقص لا التام
قلت كون معنى ناطق جسم او جوهر له النطق او شيء له النطق اذا لم يذكر
معه الموصوف واما اذا ذكر فلا يكون كذلك تأمل قوله لكونه اثرا لانه
خارج يكون المركب من الداخل والخارج خارجا والخارج اللازم للشيء
اثر ذلك الشيء قوله في ذلك اي في كونه خارجا مقيدا اياه بحصة
عن تلك الحصة اي عن تلك الماهية قوله وكل من الاوصاف
الاربعة بل جميعها ايضا يوجد في غير الانسان كالنفس في
الحيوان البحري الذي صورته كصورة الانسان قوله عرضية عن البعض
لان الضاحك بالطبع يخرج جميع ما عدا الانسان فلا حاجة الى سائر
العرضيات المذكورة فان ذلك غير ملتزم اي عدم العينية في البعض
عن البعض غير ملتزم في الرسم ان نقص بل في مطلق التعريف اذ لا يلتزم
يلتزم ان يكفي المميزات في التعاريف وليس كذلك ولئن سلم
انه ملتزم فلا يرد ههنا اذ الفرض التمثيل وفيه يكفي الفرض
من باب التغليب او من باب اطلاق اسم الكل على الجزء فيكون
التقدير حينئذ يكون قولنا من العرضيات مجازا والاحتراز عنه في
التعريفات واجب مع انه ان اريد بالعرضيات المعنى الحقيقي
لا يتناول المركب من الجنس البعيد والخاصة كما ذكر وان اريد
المعنى المجازي لا يتناول المركب من صرف العرضيات بخلاف

جملتها

جملتها بحقيقة كما قال المذكور في الثاني وايضا يصدق على الرسم
التام وان اريد كلا محاذير الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو ليس
بجائز قوله ذكر ما هو الغالب يعني ان المعرف ههنا ليس مطلق
الرسم ان نقص بل الرسم الناقص الغالب في الوقوع والمركب
من الجنس البعيد والخاصة ليس بغالب في الوقوع فلا يصير
خارجا عن التعريف قوله فان قلت الشيء الضاحك يعني ان
الرسم ان نقص يصدق على المركب من العرض العام والخاصة
بلا تاويل وعلى المركب من الفصل والخاصة بتاويل مع ان شيئا
منهما لم يعد من المعرفات فضلا ان يكونا سببين ناقصين بناء على
زعم ان الغرض من التعريف اما الاطلاع على المعرف بما هو ذاتي له
جميعا او بعضا وتميزه عن جميع ما عداه والعرض العام لا داخل له
في شيء منهما فلا يصلح معرفا ولا جزء معرف وكذا الخاصة مع الفصل
لا يفيد شيئا منهما اذ الفصل يفيدهما قوله قد قيل ذلك اي ان
المركب من العرض العام والخاصة والمركب من الفصل والخاصة
او العرض العام لا فائدة فيه مقصودة من التعريف بناء على زعم
ان التعريف لاحد الفائدتين المذكورتين وهما منتفيان ههنا
ان حقا وان كذبا اي مع غير الاطلاع على كونه حقا او كونه باطلا
الجهالة ليس بحق لان المقصود مع العرض العام والخاصة قوله
فان التصور بفتح الكاف اي مجهولا التصور فكيف لا يكون
لهما فائدة الظاهر ان الفائدة المنتفية في السؤال هي التي عرض
التعريف وهي ان التمييز او الاطلاع على الذاتي وهي منتفية في هذين
التعريفين فلا يلزم فكيف لا يكون لهما فائدة على ما ينبغي بل الحقيق
بالقبول في الجواب ان يقال لانا لم ان الغرض من التعريف منحصر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)